

من وثبات العقبرية

نظام الزكاة في الاسلام (*)

وهو روعى فيه العدل

للسيد علي حسين الوردى

ذكرت في مقالى السابق أن الضرائب المباشرة لم تكن معروفة لدى الأمم القديمة إلا نادراً ، إذ أن التصوج السياسى لم يكن قد وصل بالناس إلى تلك الدرجة التى يستعينون فيها دفع ذلك النوع من الضرائب

لم يكن الفرد ، فى الزمن القديم ، يعتبر الحكومة مثله أو تمثل مصلحته العامة ؛ إنما كان على العكس يرى فيها عدوه الأكبر الذى لا هم له إلا ابتزاز أمواله وامتصاص دمه من غير منفعة محسوسة تأتية من وراء ذلك ، ولهذا فقد كان الفرد

يعتبر الضريبة عبئاً ثقيلاً يفتى الهرب منه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً^(١) . ولم يكن جباة الملك يجرأون إذ ذاك أن يفرضوا الضريبة المباشرة على أموال الناس أو إنتاجهم حيث تجبى منهم حقاً مشروعاً كما هو الحال فى هذا العصر ، فجل ما كان الجباة يعملونه هو أن يقفوا عند مدخل البلد ليقطعوا من

التجار والفلاحين جزءاً مما يحملون على أنها حصة الملك جزاء حمايته لإيأم أو سماحه لهم بتكسبهم فى البلاد التى هى تحت سيطرته هذا ولا ريب فى أن فى مثل هذه الضريبة غير المباشرة ظمناً

لا شك فيه ، إذ أن دافع الضريبة يستطيع عادة أن يحول عبئها إلى عاتق غيره ، فإذا دفع التاجر مثلاً جزءاً من بضاعته إلى الحكومة أدخل ذلك غالباً فى حساب تكليف البضاعة وأضافه إلى سعر البيع ليتحمل المشترون عبء الضريبة . وفى هذا يتمثل الظلم ، لأن معظم الضريبة تقع حينئذ

(*) الزكاة صدقة والصدقة زكاة اختلف الاسم وافترق للمسى

(الاوردى فى أحكامه السلطانية)

Dalton, Public Finance (١)

على كواهل الفقراء إذ أنهم هم معظم المستهلكين للبضائع ملابس وطعاماً ... هذا بينما يدفع الأغنياء قسطاً ضئيلاً من الضريبة لا يتناسب مع ثروتهم الطائلة . ولا مرء فى أن ما نراه من تعسف فى هذا النوع من الضرائب ، لا يوجد إلا قليلاً فى الضرائب المباشرة ، لأن النسبة فيها تؤخذ ضخمة من الأغنياء ، صغيرة من الكادحين ، وحيث يعامل فيها كل فرد حسب مقدرة وظروفه الخاصة . وقد يُعفى منها كثير من الناس الذين كانوا يدفعون الضرائب غير المباشرة وهم لا يشعرون ولكن الضريبة غير المباشرة ، رغم هذه المساوىء ، ظلت مستعملة طيلة القرون الماضية ، ولا تزال مستعملة إلى اليوم فى كثير من الأمم الحديثة ، وذلك لسهولة جبايتها وقلة التكاليف فيها ، إنما أخذت فى الواقع تفقد أهميتها شيئاً فشيئاً ، إذ بدأت الضرائب المباشرة تحتل مكانها ، وهذا بلا شك سبب من المجتمع فى أخلاقه السياسية^(١)

هذه نبذة موجزة من تاريخ الضرائب وددت أن أبين بها للتقارى شيئاً من مجرى التطور فيها حيث سار المجتمع فى طريقه الطبيعى من غير تنكّب أو طغور . لكننا إذا رجعنا إلى نظام الضريبة فى الإسلام نجد ثم وثبة بذت مجرى ذلك التطور وسارت فى سبيل الكمال خطوات

لقد فرض الشارع الإسلامى أغلب صدقاته بنسبة معينة على ثروة الفرد أو إنتاجه تؤخذ منه مباشرة بعد النظر فى ظروفه الخاصة وبعد استثناء حد أدنى من غير زكاة

لسنا ننكر أن من الصعب وضع حد فاصل يميز بين الضريبة المباشرة من غير المباشرة ، فكثير من الضرائب التى نحسبها مباشرة لأول وهلة هى فى الحقيقة غير مباشرة ، لأن دافعها قد يستطيع بعد زمن تحويل عبئها إلى عاتق غيره . ولكننا على كل حال نستطيع أن نقول بأن الإسلام قد شرع فى هذا الشأن شرعة جديدة لا شك فى صلتها بالعدل والخير ، إذ جعل الضريبة حقاً واجباً على الفرد يجب أن يؤديه للدولة بصفته

Seligman, Essays in taxation (١)

وهناك على موائد الخمر والميسر ، أو تكس قناطير مقطعة من غير تنمية أو إنتاج ؟

والقاعدة الرابعة : هي أن ينظر إلى حالة الشخص (دافع الضريبة نفسه) : أم تروّج هو أم أعزب ؟ أم دين أم دائن ؟ ... الخ هذه هي الأسس التي وضعها الكتاب المحدثون في تخرى العدل والصالح العام عند فرض الضريبة إذ يفرّق بين إنتاج وإنتاج وبين ثروة وثروة . ولكن يجب ألا يغرب عن بالنا أنه لم تصل اليوم أية دولة على وجه الأرض إلى تطبيق هاتيك الأسس جميعاً تطبيقاً تاماً ، إذ أن ذلك يقتضى جهداً هائلاً ويصادف كثيراً من العقبات العملية التي تحول دون النجاح التام فيه أو التي قد تنتج من المساوى ما هو أعظم مما كان يخشى منه إن التفريق في الضريبة خير لا مزية فيه ، ولكن من أين لنا ذلك المبقرى الزبه الذي يضع لكل حالة نسبتها العادلة . كذلك ما أعظم الصعوبة التي تعانيها الإدارة إذ ذاك - ارتباكاً وتمقيداً ، وهؤلاء العالسون الماكرون من موظفين في الضريبة أو دافعين سيجدون في هذا الوضع المقدم أعظم الفرصة لنفسهم أو تهرّبهم من دفع بعض الضريبة أو كلها . ويظهر من هذا أن المشرع الحديث أصبح بين يدينا بين سوء الظلم في عدم التفريق ، وبين الصعوبة والارتباك في إدارة الضرائب عند التفريق إذ يكثر الاختلاس والروغان . وبذا يتضح السبب في قلة اندفاع القوم في هذا السبيل ، إذ نجد التفريق مهملًا في الأمم الحديثة أحياناً

هذا مجمل الوضع كما نراه اليوم في العالم المتقدم ، أما إذا رجعنا بصرنا إلى الدولة الإسلامية فقد تأخذنا الدهشة لما نرى فيها من اهتمام جدى بهذه المسألة فقد ميز الإسلام إنتاج الأرض التي تسقى عذباً أو سبجاً من إنتاج الأرض التي تسقى بالبلو والقرب والساقية ، حيث جعل المشرع على الأولى بينما فرض نصف المشر على الأخرى وذلك لمؤونة القرب والساقية والدلاء^(١)

أما التفريق في الضريبة حسب خصوبة الأرض وكلفة الإنتاج فقد ألح إليه محمد بن الحسن وأبو يوسف وغيرهما إذ قالوا : لا يحسب المشر على نفقات البقر ، أو أجرة العمال الماملين في الإنتاج^(٢) ومن هنا نستنتج أن زارع الأرض الضعيفة يؤدي زكاة

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف

(٢) الجامع الصغير في الفقه لمحمد بن الحسن

عضواً فيها ، وإذ أمر كذلك بأن تختلف نسبة الضريبة بين شخص وآخر نظراً إلى ما عليه الشخص من عسر أو يسر في وضعه الاقتصادي أو في إنتاجه

وهنا نصل بالتقاربي إلى نقطة جوهرية من هذا الموضوع ألا وهو التفاوت في فرض الضريبة حسب تفاوت الناس في أرزاقهم وحظوظهم في الحياة . إذن يجب علينا أن نفهم أهمية ذلك في النظام الحديث إذ يعنى به كتاب اليوم عناية كبرى لماله من مساس بالعدل الذي هو أحد الأركان الأربعة للضريبة المثالية ، وأهم تلك الأركان على الإطلاق^(١)

لقد كانت الضريبة في الزمن القديم تجبى على السواء من جميع الناس إلا الذين يستثنى للملك من رجال دين أو نبلاء ، فلم تكن الحكومات تعنى إذ ذاك بما تعنى به الحكومة الحديثة - كما ذكرنا - من تفرق في نسبة الضريبة *defferentiation* أو إعفاء منها حسب ما يملكه العدل أو مصلحة الأمة

لقد وضع الكتاب الماصرون لهذا الفرض في مسألة التفرق والإعفاء أربع قواعد فيما يخص دافع الضريبة أو ثروته : **القاعدة الأولى :** مصدر الثروة - إذ يميز فيها بين الثروة التي تأتي صاحبها نتيجة للعمل والمكابدة ، وبين التي تأتي صاحبها وهو في مجبوحة من الراحة والنعم

هذان فلاحان مثلاً ، أحدهما يملك الأرض الخصبة أو يسقى زرعها ديمًا أو سبجاً ، والآخر لا ينتج إلا في أسوأ الظروف من أرض ضعيفة وماء بعيد . فهل من العدل أن تقرر الضريبة بنسبة واحدة على إنتاج هذا وإنتاج ذلك ؟ لا بد إذن من تفرق **والقاعدة الثانية :** طبيعة الثروة - إذ يميز فيها بين الثروة

الصالحة التي تفيّد الأمة والتي يفنى تكثيرها ، وبين غيرها من الثروات ؛ وقد يفرّق مثلاً بين إنتاج الخضر والفواكه التي يسرع إليهما الفناء ، وبين إنتاج الحبوب التي يمكن تخزينها وادخلها والتفريق في هذا ضروري في المهد الذي تصعب فيه المواصلات وتقل فيه وسائل التخزين البرّدة ، حيث يجب على زارع الثمار أن يبيع ثماره في أولها المناسب ، وإلا خسر بمجهوده وخسر فوق ذلك الضريبة التي دفعها إذا كانت مفروضة عليه

والقاعدة الثالثة : مآل الثروة ومصيرها - هل تصرف في إطعام العائلة والضيوف وفي الإحسان ، أم تبذر هنا

(١) Adam Smith, *Wealth of nations*

أقل من غيره لأنه يخضع من إنتاجه نفقات البقر والعمال ، وهي أكثر من نفقات الأرض الخصبة في ذلك طبعاً .

ويقول أبو يوسف : إنه إذا أطمع رب الأرض غيره من
مزرعه أو أكل هو فليس على ذلك عشر ^(١) .

وقد جعل بعض الفقهاء ربع المشر على ما تكثر مؤوته
من المعادن المستخرجة من باطن الأرض ، أما التي قل فيها المؤوة
فهي الخمس (٣) .

وعن علي بن أبي طالب أن الخمس في المادن المستخرجة
من أرض خراج أو عشر . ولا خمس في الفيروزج الذي يوجد
في الجبال ولا في اللؤلؤ أو العنبر وكل حلية تخرج من البحر^(٣)
لأنها متعبة كبيرة الكلفة .

وعن أبي حنيفة في رجل مر على العاشر بال فقال أصبت
منذ شهر أو على دين أو قال أدبت الزكاة إلى عاشر آخر أو أدبت
زكاته أنا وحلف على ذلك فهو صادق^(١).

ولا تجب الزكاة عند الشافعي إلا فيما زرعه الآدميون قوتاً
مفخراً؛ أما البقول والخضر التي ليس لها ثمرة باقية فلا زكاة فيها^(٥)
أما المواشي فلا زكاة فيها إلا إذا كانت سائمة رعى الكلأ
فتقل مؤنتها ويتوفر درها ونسلها ، فإن كانت عاملة أو معلوفة
لم تجب فيها زكاة^(٦) . وبعدُ أليس في هذا كله تفریق ؟ ...

وقيل أن نَحْمَ للقال يجب ألا يفوتنا ذكر النصاب القلى
يحتم الفقه الإسلامى الوصول إليه حيث تؤخذ الضريبة متعاضدة
بعده ، ولا ضريبة على ما دون النصاب فى جميع الممتلكات
والثروة . وقد جعل الإسلام لكل شىء من ذلك نصابه المعلوم ،
فنصاب النعم مثلاً أربعون ، والبقر ثلاثون ، ومحصول الزرع
خمس أوسق ، والذهب عشرون مثقالاً ، والفضة مئتان ^(١)... الخ
ولا ريب أن فى هذا عدلاً ، إذ يستثنى به كثير من الفقراء عن

(۱) کتاب الحرام لأبي يوسف

(٢) الماوردي في الأحكام السلطانية

(٣) الجامع الصغير في الفقه لمحمد بن الحسن

• • • • • (1)

(٥) الماوردي في الأحكام السلطانية

• • • • (7)

(٧) الماوردي في الأحكام السلطانية

دفع الضريبة ، ويقع معظم
ثقلها على عاتق الموسرين
الترفين

لعل بهذا قد عرضت
على القارىء صورة لما
كان يرأى في ضرائب
الإسلام من العدل ،
ولكن تذكر يا سيدى
القارىء ، ما قلت لك
آنفاً ، من أن العدل
ليس وحده هو ما يلزم
للضريبة المثالية من أركانها ،
فتمت ، على الأقل ، ثلاثة
أركان أخرى ، كما وضع
آدم سميث ، لازمة للضريبة
المثلى هي :

(١) الإنتاج (٢) والملازمة
(٣) ثم اطمئنان الحكومة
والعاصمين إلى ما يؤخذ
أو يعطى . . . ولكن
يا ترى هل كان الإسلام
معنيًا بجميع هذا الأركان
في صنفه ؟ أجل ... ولعل
أستطيع أن أتى ذلك بعض
حقه في فرصة أخرى

على حسين الوردي
بالجامعة الأمريكية
بيروت

من الإثنين ٢٢ يونيو
إبراهيم عبد الفتاح مدير

محطة الألبس

عَبْدُ

على الكسار

عقیلة راتب

والله اعلم

والله مستعان
محمود الزكي
عبد الحميد
عبد الحميد
عبد الحميد
عبد الحميد

نَسْنَسْ سَتَوْدُو مَصْرًا